بحثٌ في مشكل قوله تعالى:

﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴾

د. أحمد بن سعد بن حامد المالكي

الأستاذ المساعد في التفسير وعلوم القرآن بجامعة الملك خالد بأبها

abumalik2@gmail.com

مجلة تعظيم الوحيين

مُلخص البحث

موضوع البحث:

الإشكالات التي أوردها المفسرون في الآية المذكورة.

أهداف البحث:

الإجابة عن هذه الإشكالات ، وتوضيحها بجواب علمي رصين.

مشكلة البحث:

كيفية الجواب عن الإشكالات التالية:

أليس لله إلا مشرق ومغرب واحد حتى يذكره في الآية؟

ما الحكمة في تخصيص المشرق والمغرب ولله سائر الأشياء غير المشرق والمغرب؟

قوله تعالى : ﴿فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ هل المراد به إثبات صفة الوجه لله ؟

أهم نتائج البحث:

أنه خص المشرق والمغرب بالذكر دون غيرهما من المخلوقات لأنه جاء في سبب النزول الصحيح؛ وكذلك لا يمنع من ذكر أسبابٍ أخرى لهذا التخصيص.

أنّ الراجح اعتبار أنّ الآية تدل على القبلة، وعلى الصفة لزامًا.

الكلمات الدَّالة (المفتاحية):

مشكل القرآن، الصِّفات، علوم القرآن، السَّلف.

مجلة تعظيم الوحيين

المُقَدِّمَة

إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١] (١)

أما بعد:

فهذا بحث مختصر عن مشكل قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]

وسوف يكون تناولي لهذا الموضوع في المباحث التالية:

المبحث الأول: ذكر الإشكال.

المبحث الثاني: وجه الإشكال.

المبحث الثالث: من ذكره واستشكله.

المبحث الرابع: حل الإشكال.

خاتمة وتشمل على أهم النتائج والتوصيات.

المصادر والمراجع.

(١) هذه خطبة الحاجة كان النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يعلمها أصحابه كما ذكر ذلك ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أخرجها الترمذي في **سننه**، (١١٠٥)؛ و**أبوداود**، (٢١١٨)، كلاهما في كتاب النكاح باب خطبة النكاح؛ وقال الترمذي: حديث حسن، وللشيخ ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ كتاب في خطبة الحاجة.

أما **الدراسات السابقة**: فلا أعلم من تكلم عن هذه الآية ببحث وتقصي، وجمع لأقوال العلماء والمفسرين فيها، وبيان وجه الإشكال فيها ، والجواب عن ذلك.

وتبرز **أهمية هذه الدراسة** في موضوعها الذي تتناوله: وهو الدفاع عن القرآن الكريم ببيان، وحل الإشكالات التي ترد على بعض آياته، والمقصد الذي تحققه في نفس كل مسلم من التعظيم للمصدر الأول للوحي الإلهي المنزّل على خاتم الأنبياء والمرسلين.

وأسأل الله التوفيق والسداد، وأن ينفع بهذا البحث كاتبه، وقارئه وأن يكتب لي به رضاه عنده، إنه سميع مجيب.

وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه والتابعين



المبحث الأول
ذكر الإشكال

الإشكال الأول:

أليس لله إلا مشرق ومغرب واحد حتى يذكره في الآية؟

الإشكال الثاني:

ما الحكمة في تخصيص المشرق والمغرب ولله سائر الأشياء غير المشرق والمغرب؟

الإشكال الثالث:

قوله: ﴿فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ هل المراد به إثبات صفة الوجه لله؟ فإن كان كذلك فقد ورد عن بعض السلف تأويل هذه الآية بغير إثبات الصفة، فهل يعد ذلك تأويلٌ لصفة الوجه لله تعالى؟

فهذه ثلاثُ إشكالات ترد على هذه الآية الكريمة.



المبحث الثاني
وجه الإشكال

وجه الإشكال الأول:

كيف يقال أنّ له المشرق والمغرب، وقد ورد عنه سبحانه وتعالى أنه ربُّ المشرقين والمغربين فقال: ﴿رَبُّ ٱلْمَشْرِقَيْنِ وَرَبُّ ٱلْمَغْرِبَيْنِ﴾ [الرحمن: ١٧]، وكذلك ورد عنه أنه ربُّ المشارق، والمغارب فقال: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِرَبِّ ٱلْمَشَٰرِقِ وَٱلْمَغَٰرِبِ إِنَّا لَقَٰدِرُونَ﴾ [المعارج: ٤٠]، أو مَا كان له إلا مشرق، ومغرب واحد حتى يذكره في هذه الآية؟

وجه الإشكال الثاني:

وهو يترتب على الإشكال الأول وهو: إن كان لله المشارق والمغارب؛ فلماذا خصّها بالذكر مع أنّ ما دونها من الأشياء له سبحانه وتعالى؟

وجه الإشكال الثالث:

أنّ هذه الآية إن كانت في إثبات صفة الوجه لله تعالى فقد ورد عن بعض السلف - كما سيأتي - أنها في غير إثبات صفة الوجه لله، وهذا مشكلٌ في تقرير منهج السلف في التعامل مع الصفات، فكيف يكون الجواب عن ذلك؟



المبحث الثالث

من ذكره واستشكله

الإشكال الأول:

ذكره الطبري في تفسيره حيث قال:

" إن قال قائل: أو ما كان لله إلا مشرق واحد، ومغرب واحد حتى قيل: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ﴾ ".[1]

الإشكال الثاني:

ذكره - أيضا - الطبري حيث قال:

" فإن قال: أو ليس وإن كان تأويل ذلك ما ذكرت فلله كل ما دونه الخلق خلقه؟ قيل: بلى فإن قال: فكيف خص المشارق والمغارب بالخبر عنها أنها له في هذا الموضع دون سائر الأشياء غيرها؟ ".[2]

الإشكال الثالث:

استشكله كثير من المفسرين الذين لهم اتجاه أشعري في باب الصفات، وهم أغلب المفسرين ومنهم:

الرازي - وتبعه على ذلك كثير - حيث يقول:

" الآية من أقوى الدلائل على نفي التجسيم، وإثبات التنزيه» ثم بين ذلك من وجهين:

الأول: أنّ الباري سبحانه منزه عن الجهات، والأحياز قبل خلق العالم؛ فوجب أن يبقى بعد خلق العالم كذلك...

---

(١) **جامع البيان**، للطبري، (٢/ ٤٤٩)، طبعة دار هجر.

(٢) المصدر السابق.

الثاني: أنه لو كان جسمًا وله وجه جسماني؛ لكان وجهه مختصًا بجهة وجانب معين، فما كان يصدق قوله: فأينما تولوا فثم وجه الله، فلما نص الله تعالى على ذلك علمنا أنّه تعالى منزه عن الجسمية... ثم قال: « فإذن لا بد فيه من التأويل ".[١] وذكر أوجه التأويل.

وتبعه على ذلك ابن عادل الحنبلي، [٢] وابن عرفة المالكي.[٣]

ومنهم أبو حيان الأندلسي حيث يقول:

" وحيث جاء الوجه مضافاً إلى الله تعالى ، فله محمل في لسان العرب ، إذ هو لفظ يطلق على معان ، ويستحيل أن يحمل على العضو ... فالوقوف مع ظاهر اللفظ الدال على التجسيم غباوة، وجهل بلسان العرب، وأنحائها، ومتصرّفاتها في كلامها ، وحجج العقول التي مرجع حمل الألفاظ المشكلة إليها ".[٤]

ومنهم ابن عطية الأندلسي حيث يقول: " واختلف الناس في تأويل الوجه الذي جاء مضافا إلى الله تعالى في مواضع من القرآن، فقال الحذاق: ذلك راجع إلى الوجود، والعبارة عنه بالوجه من مجاز كلام العرب، إذ كان الوجه أظهر الأعضاء في الشاهد وأجلها قدرا... ".[٥]

وتبعه على ذلك القرطبي.[٦]

ومنهم ابن عاشور التونسي حيث يقول:

" ووجه الله بمعنى الذات، وهو حقيقة لغوية، وهو هنا كناية عن عمله، فحيث أمرهم باستقبال بيت المقدس؛ فرضاه منوط بالامتثال لذلك، وهو أيضا كناية رمزية عن رضاه

(١) **مفاتيح الغيب**، للرازي، (٤/ ٢١)، دار إحياء التراث.
(٢) **اللباب في علوم الكتاب**، لابن عادل، (٢/ ٤١٥)، تحقيق: عادل عبد الموجود.
(٣) **تفسير ابن عرفة**، لابن عرفة، (١/ ٤٠٢).
(٤) **البحر المحيط**، لأبي حيان، (١/ ٥٣١)، طبعة دار الكتب العلمية.
(٥) **المحرر الوجيز**، لابن عطية، (١/ ٢٠٠).
(٦) **الجامع لأحكام القرآن** للقرطبي (٢/ ٨٣) ، دار عالم الكتب.

بهجرة المؤمنين في سبيل الدين ".[1]

وغير ذلك...

وهذا التأويل للصفة قد جاء عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: فقد أخرج ابن أبي حاتم في تفسيره قال: حدثنا أبو سعيد الأشج ثنا عبدة بن سليمان الكلابي عن نضر بن العربي عن عكرمة عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ " قبلة الله أينما توجهت شرقاً أو غربًا ".[2]

وكذلك جاء عن مجاهد بن جبر رَحِمَهُ اللَّهُ فقد أخرج الطبري في تفسيره قال: ثنا وكيع، عن أبي سنان، عن الضحاك، والنضر بن عربي، عن مجاهد: في قول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ قال: " قبلة الله، فأينما كنت من شرق أو غرب فاستقبلها ".[3]

وكذلك ذكر البيهقي في السنن الكبرى عن الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ في قوله: ﴿فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ يعني: - والله أعلم- " فثمّ الوجه الذي وجهكم الله إليه ".[4]

فهذه الآثار عن بعض السلف في تأويل صفة الوجه في هذه الآية يشكل على ما تقرر من مذهبٍ للسلف في عدم تأويل الصفات.



(١) **التحرير والتنوير**، لابن عاشور، (١/ ٦٨٣)، الدار التونسية.

(٢) **تفسير ابن أبي حاتم**، الرازي، (١/ ٢١٢).

(٣) **جامع البيان** للطبري، (٢/ ٤٥٧)، دار هجر؛ وأخرجه كذلك ابن أبي شيبة، وعَبد بن حُميد، والترمذي، و البيهقي في «سُنَنِه»، عن مجاهد قاله السيوطي في **الدر المنثور**، (١/ ٥٦٦).

(٤) **السنن الكبرى**، للبيهقي، (٢/ ١٢)، رقم (٢٣٣٨).

المبحث الرابع

حل الإشكال

حل الإشكال الأول:

إنّ لفظة المشرق والمغرب اسم جنس أي: مصدر، وبذلك تعم المفرد، والمثنى، والجمع والمذكر، والمؤنث قال الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

"والجواب أنّ قوله هنا: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ﴾ المراد به: جنس المشرق والمغرب، فهو صادق بكل مشرق من مشارق الشمس التي هي ثلاثمائة وستون، وكل مغرب من مغاربها التي هي كذلك، كما روي عن ابن عباس وغيره".(١)

وقد أجاب الطبري كذلك عن هذا الإشكال فقال:

"قيل: إنّ معنى ذلك غير الذي ذهبت إليه، وإنّما معنى ذلك: ولله المشرق الذي تشرق منه الشمس كل يوم، والمغرب الذي تغرب فيه كل يوم فتأويله إذا كان ذلك معناه: ولله ما بين قطري المشرق، وما بين قطري المغرب، إذ كان شروق الشمس كل يوم من موضع منه لا تعود لشروقها منه إلى الحول الذي بعده، وكذلك غروبها كل يوم ".(٢)

وسبب هذا الإشكال هو الجهل بلسان العرب قال ابن عطية الأندلسي: "المصدر يوصف به المذكر، والمؤنث، والمفرد، والجمع بلفظ واحد".(٣)

حل الإشكال الثاني:

سبب هذا الإشكال هو الجهل بسبب نزول الآية على ما قاله كثير من المفسرين قال الطبري: " اختلف أهل التأويل في السبب الذي من أجله خص الله ذكر ذلك بما خصه به في

(١) **دفع إيهام الاضطراب**، للشنقيطي، (ص٢٢) ، مكتبة ابن تيمية.
(٢) **جامع البيان**، للطبري، (٢/ ٤٤٩) ، دار هجر.
(٣) **المحرر الوجيز**، لابن عطية، (٣/ ٢٧٣).

هـذا الموضـع ... ".[1]

قال ابن عطية: " وخصهما بالذكر لأنّ سبب الآية اقتضى ذلك ".[2]

قـال مكـي بـن أبي طالـب: " وإنـما خـص الله – تعـالى ذكـره – ذا أنّـه لـه، وإن كان كل شيء لـه؛ لأنّـه نـزل في أمـر معـين ".[3]

لقـد تعـددت أقـوال المفسريـن في بيـان سـبب النـزول لهـذه الآيـة، وتباينـت تباينـاً كبـيراً فقـد قيـل في سـبب نزولهـا:

« **أنّ الصحابـة كانـوا مـع رسـول الله** صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **في غـزوة في ليلـة مظلمـة، فلـم يعرفـوا القبلـة، فجعـل كل واحـد منهـم مسـجداً بـين يديـه وصـلى، فلـما أصبحـوا إذا هـم عـلى غـير القبلـة، فذكـروا ذلـك لرسـول الله** صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**؛ فأنـزل الله تعـالى هـذه الآيـة** ».

رواه عامر بن ربيعة عن أبيه رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا.[4]

ورُوي عن جابر بن عبد الله رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: « **أنّها في سرية بعثها النبي** صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ».[5]

---

(١) **جامع البيان**، للطبري، (٢/ ٤٤٩).

(٢) **المحرر الوجيز**، لابن عطية، (١/ ٢٠٠).

(٣) **الهداية إلى بلوغ النهاية**، لمكي، (١/ ٤٠٨).

(٤) أخرجـه **ابـن جريـر الطـبري**، (٢/ ٥٤)؛ **وابـن أبي حاتـم**، (١/ ٢١١)؛ **والترمـذي**، (١/ ٤٥٠)، برقـم (٣٤٥)، بـاب: مـا جـاء الرجـل يصـلي لغـير القبلـة في الغيـم، وفي بـاب مـن سـورة البقـرة (٥/ ٥٥) برقـم (٢٩٥٧)؛ **وابـن ماجـه**، برقـم (١٠٢٠)؛ و **الدارقطنـي**، (٢/ ٧) برقـم (١٠٦٥)؛ وغيرهـم مـن طريـق أشـعث بـن سـعيد أبي الربيـع السَّـمَّان، عـن عاصـم بـن عبيـد اللهَّ، عَـنْ عَبْـدِ اللهَّ بْـنِ عامـر بـن ربيعـة، عـن أبيـه مرفوعـاً.
قـال الترمـذي (٥/ ٢٠٥): "هـذا حديـث ليـس إسـناده بـذاك، ولا نعرفـه إلا مـن حديـث أشـعث السـمان، وهـو يضعـف في الحديـث".
قـال ابـن القطـان: "الحديـث معلـول بأشـعث وعاصـم، فأشـعث مضطـرب الحديـث ينكـر عليـه أحاديـث وأشـعث السـمان سيء الحفـظ، يـروي المنكـرات عـن الثقـات وقـال فيـه عمـرو بـن عـلي: مـتروك "انظـر: **نصـب الرايـة**، للزيلعـي، (١/ ٣٠٤).
قال ابن حجر في **التقريب**، (ص٢٨٥): " عاصم ابن عبيد الله ابن عاصم ابن عمر ابن الخطاب العدوي المدني ضعيف".
قال العقيلي في **الضعفاء**، (١/ ١٤٠) برقم (٨٩): "وأَما حَديث عامِر بن رَبيعَة فليس يُروى مَتنُه مِن وجه يَثبُتُ".

(٥) أخرجـه **الدارقطنـي**، (٢/ ٦) برقـم (١٠٦٢)؛ ومـن طريقـه الواحـدي في **أسـباب النـزول**، (ص٢٣)؛ والبيهقـي في **السـنن الكبرى**، (٢/ ١١) برقـم (٢٣٣٥)، مـن طريـق أحمـد بـن عبيـد الله بـن الحسـن العَنْـبري، قـال: وجـدت في كتـاب أبي: ثنـا عبـد الملـك العَرْزَمـي، عَـنْ عَطَـاءِ بْـنِ أَبِي رَبَـاحٍ، عَـنْ جَابِـرِ بْـنِ عَبْـدِ اللهَّ مرفوعـاً.

وقيل: « **أنّها نزلت في التطوع بالنافلة في السفر** » قاله ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.(١)

وقيل: " أنّه لما نزل قوله تعالى: ﴿ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾ [غافر: ٦٠] ، قالوا: إلى أين؟ فنزلت هذه الآية " قاله مجاهد.(٢)

وقيل: " أنّه لما مات النجاشي، وأمرهم النبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالصلاة عليه قالوا: إنه كان لا يصلي إلى القبلة فنزلت هذه الآية " قاله قتادة، وابن جريج.(٣)

وقيل: « **أنّها نزلت ردًّا على استنكار اليهود على تحويل القبلة** » رواه ابن عباس، وجاء عنه أيضاً أنها أول ما نسخ من شأن القبلة.(٤)

قال البيهقي:" ولا نعلم لهذا الحديث إسناداً صحيحًا قويًا؛ وذلك لأنّ عاصم بن عبيد الله بن عمر العمري، ومحمد بن عبيد الله العرزمي، ومحمد بن سالم الكوفي كلهم ضعفاء، والطريق إلى عبد الملك العرزمي غير واضح لما فيه من الوجادة وغيرها ".

قال الزيلعي في **نصب الراية**، (١/ ٣٠٥)" قال ابن القطان: وهما حديثان مختلفان يرويهما جابر: أحدهما: كان في غزوة كان فيها رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والآخر: سرية بعثها رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وعلة أحدهما غير علة الآخر، قال: وأخطأ أبو محمد عبد الحق حيث جعلهما حديثًا واحداً، قال: ويمكن الجمع بين الروايتين لو صحتا، بأنّ السرية كانت جريدة جردها رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من العسكر، فمر فيها جابر، واعتراهم ما ذكر، ولما قفلوا منها إلى عسكر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سألوه، أو تكون الجريدة لم تجتمع مع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلا في المدينة، حتى يكون قوله: كنا مع رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وقوله: بعث رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سرية صادقين، انتهى كلامه ".

ومع ذلك فقد قال ابن كثير في **تفسيره**، (١/ ٣٩٤): " وهذه الأسانيد فيها ضعف، ولعله يشد بعضها بعضًا ".

وقال ابن تيمية في **شرح العمدة**، (٤/ ٥٤٦): " وبعض هذه الطرق مما يغلب على القلب أنّ الحديث له أصل، و هو محفوظ".

ولذلك حسن الألباني في **إرواء الغليل**، حديث عامر بن ربيعة حيث قال (١/ ٣٥٤): "وبالجملة فالحديث بهذا الشاهد مع طرقه الثلاث عن عطاء يرقى إلى درجة الحسن إن شاء الله تعالى".

وقال في **الثمر المستطاب**، (٢/ ٨٤٣): " وهذا الحديث وإن كان فيه مقال عند المحدثين؛ ولكن له شواهد تقويه ". والله أعلم

(١) أخرجه مسلم في **صحيحه**، (١/ ٤٨٦) برقم (٧٠٠) ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب: جواز صلاة النافلة على الدابة في السفر حيث توجهت.

(٢) أخرجه الطبري في **تفسيره**، (٢/ ٤٥٧)، (٣/ ٢٢٥)؛ وابن المنذر ذكره السيوطي في **الدر المنثور**، (١/ ٥٦٦) مقطوعاً على مجاهد.

(٣) ذكر السيوطي في **الدر المنثور**، (٤/ ١٩٥) ، أن ابن جرير الطبري أخرجه وابن المنذر ،ولقد وجدته عند **الطبري** (٦/ ٣٢٩) ، عن ابن جريج بدون زيادة: " قالوا: ما كان يستقبل قبلته وإن بينهما البحار، فنزلت (فأينما تولوا فثم وجه الله) " ، وعن قتادة (٢/ ٤٥٥) ، وعلى كلّ فالسند منقطع لا يصح كونه سببًا لنزول الآية.

(٤) أخرجه **الطبري**، (٢/ ٤٥٠) ، على أنها نزلت ردًّا على ارتياب اليهود على تحويل القبلة من طريق معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس به، وجاء عنه أنها منسوخة بالأمر بالتوجه إلى الكعبة كما أخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام في **الناسخ والمنسوخ**، (ص١٨)؛ وابن أبي حاتم في **التفسير**، (١/ ٢١٢)؛ والحاكم في **المستدرك**، (٢/ ٢٦٧) ،وقال:

إنّ هذه الأسباب كما ترى لم يصح فيها شيء مرفوعٌ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في التصريح بالسببية إلا ما كان من حديث عامر بن ربيعة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فإنّه حَسن بالشواهد كما ذكر ذلك ابن تيمية وابن كثير، والألباني رحمهم الله؛ ولهذا قال أبو حيان الأندلسي: « وقد روي ذلك في حديث عن جابر، أنّ ذلك وقع لسرية، وعن عامر بن ربيعة أنّ ذلك جرى مع رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في السفر ، ولو صحّ ذلك، لم يعدل إلى سواه من هذه الأقوال المختلفة المضطربة ».[1] وقد حسنه بعض أهل العلم، فيمكن اعتباره سبباً في نزول الآية.

أما حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فهو - وإن كان صحيحًا - فليس فيه التصريح بالسببية، وإنما كان استدلالاً منه على فعل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بهذه الآية من طريق العموم، فقد أخرج الترمذي في سننه عن ابن عمر، قال: «**كان النبي** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **يصلي على راحلته تطوعًا حيثما توجهت به وهو جاءٍ من مكة إلى المدينة** » ثم قرأ ابن عمر، هذه الآية: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ﴾ الآية. فقال ابن عمر: « **ففي هذا أنزلت هذه الآية**»: قال الترمذي: " هذا حديث حسن صحيح ".[2]

أما ما جاء عن مجاهد، وقتادة، وابن جريج من أسباب للنزول؛ فلا يصح فيها شيء؛ لانقطاع السند بين الراوي، وزمن النزول.

أما ما جاء عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فقد جاء بلفظين مختلفين: **مرة** لأجل ارتياب واستنكار اليهود على تحويل القبلة، **ومرة** لبيان أنّ الآية منسوخة بالأمر بالتوجه للقبلة، **ولعل الراجح** أنّ اللفظ المحفوظ هو لبيان أنّ الآية منسوخة بالأمر بالتوجه للقبلة؛ لأنّ رواتها أكثر كما سبق بيانه.

حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذه السياقة، ووافقه الذهبي، والبيهقي في **السنن الكبرى**، (٢/ ١٢) برقم (٢٣٣٧)، من طريق حجاج بن محمد عن ابن جريج وعثمان بن عطاء عن عطاء الخراساني عن ابن عباس به؛ وجاء عن قتادة القول بالنسخ أخرجه الطبري في **تفسيره**، (٢/ ٤٥١، ٤٥٢).

(١) **البحر المحيط**، لأبي حيان، (١/ ٥٣٠)، دار الكتب العلمية.

(٢) **سنن الترمذي**، (٥/ ٢٠٥) برقم (٢٩٥٨)، تحقيق أحمد شاكر.

إنّ القول بأنّ الآية منسوخة لا يصح؛ لأنّ النسخ لا يثبت بالاحتمال قال أبو جعفر النحاس:

"والصواب أن يقال: ليست الآية ناسخة ولا منسوخة؛ لأنّ العلماء قد تنازعوا القول فيها وهي محتملة لغير النسخ، وما كان محتملا لغير النسخ لم يقل فيه ناسخ ولا منسوخ إلا بحجة يجب التسليم لها، فأما ما كان يحتمل المجمل، والمفسر، والعموم، والخصوص فعن النسخ بمعزل، ولا سيما مع هذا الاختلاف".[١]

وعليه فيمكن توجيه قول ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بشأن النسخ على ما كان عليه اصطلاح السلف في لفظة النسخ من مطلق الرفع: بأنّ الإطلاق في قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] بالتقييد في قوله: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۚ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾ [البقرة: ١٤٤].

قال أبو حيان الأندلسي: "وهو قول حسن".[٢]

قلت: هذا عند من لم يَثبت عنده سبب النزول للآية، أمّا وقد ثبت سبب النزول، فحمل المطلق على المقيد فيه نظر؛ لأنّ السبب في عدم استقبال القبلة في الآية هو وجود المانع، وهو الظلمة - على ما جاء في سبب النزول - والحكم هو جواز عدم استقبال القبلة والحالة هذه، أما السبب في قوله: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۚ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾ هو في حال عدم وجود المانع، والحكم هو وجوب استقبال القبلة؛ فاختلف السبب، واختلف الحكم؛ فإذا كان ذلك كذلك، فلا خلاف في عدم حمل المطلق على المقيد.[٣] والله أعلم.

(١) **الناسخ والمنسوخ**، للنحاس، (ص٧٨)، مكتبة الفلاح.
(٢) **البحر المحيط**، لأبي حيان، (١/ ٥٣٠).
(٣) **مذكرة في أصول الفقه**، للشنقيطي، (ص٢٧٩).

وبعد هذا التحرير في بيان سبب النزول؛ فيمكن الإجابة عن الإشكال السابق بما يلي:

الأول: خص المشرق والمغرب بالذكر؛ لأنّ سبب النزول اقتضى ذلك، وهذا متجه، وقد سبق ذكر أقوال المفسرين.

الثاني: لشرفهما حيث جعلا لله تعالى.(١)

الثالث: أن يكون من حذف المعلوم للعلم أي: لله المشرق والمغرب وما بينهما.(٢)

وسواء قلنا: بأنّ الآية نزلت على سبب، أو على غير سبب؛ فليس لذلك أثر على دلالة الآية على العموم؛ لأنّه على القول الأول: العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، وعلى الثاني يبقى اللفظ على الأصل للعموم؛ وعليه فلا يجوز قصر الآية بمن نزلت فيهم، أو بمن كان مثل حالهم، أو بالتطوع على الراحلة، أو غير ذلك؛ بل يبقى حكم الآية على العموم؛ لعدم وجود المخصّص، وحتى من قيدها بالأمر بالتوجه للقبلة: كأبي حيان الأندلسي، فلا يسلم له حمل المطلق على المقيد؛ لاختلاف السبب والحكم، ولمخالفته لما ثبت في حال عدم الاهتداء إلى القبلة: كما في حديث عامر بن ربيعة، وجابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ ولما ثبت من قول ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في حال التطوع على الراحلة في السفر والله أعلم .

حل الإشكال الثالث:

إنّ السلف لم يكن من مذهبهم تأويل الصفات؛ بل كان مذهبهم إثبات المعنى الذي يليق بالله تعالى مع تفويض الكيفية إثباتاً بلا تمثيل، وتنزيهًا بلا تعطيل، ولقد ضلّ في ذلك طوائف: منهم من ينكر الأسماء والصفات البتة، وهؤلاء هم الجهمية، ومنهم من ينكر الصفات دون الأسماء، وهؤلاء هم المعتزلة، ومنهم من يثبت بعض الصفات وينكر الباقي

(١) **اللباب في علوم الكتاب**، لابن عادل الحنبلي، (٢/ ٤١٣).
(٢) المصدر السابق.

مـع إثباتـه للأسـماء، وهـم الأشـاعرة .[١]

لقـد جـاء عـن بعـض السـلف مـا يتخـذه النفـاة، أو المؤوّلـة دليـلاً لهـم عـلى تأويـل الصفـات، أو نفيهـا منهـا: مـا جـاء في صفـة الوجـه فـإنّ السـلف يثبتـون هـذه الصفـة عـلى مـا يليـق بجلالـه ويفوِّضـون الكيفيـة؛ ولكـن وقـع الإشـكال في هـذه الآيـة، فقـد جـاء عـن ابـن عبـاس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا في قولـه: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ قـال: " **قبلـة الله أينـما توجهـت شرقـاً، أو غربًـا** ".[٢]

وكذلـك مـا جـاء عـن مجاهـد في قولـه: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ قـال: " قبلـة الله، فأينـما كنـت مـن شرق، أو غـرب فاسـتقبلها ".[٣]

وكذلك ما جاء عن الشافعي قوله في هذه الآية: " فثمَّ الوجه الذي وجهكم الله إليه".[٤]

إنّ سـبب وقـوع الإشـكال في الآيـة إنـما هـو اعتقـاد أمـر مخالـف للكتـاب، والسـنة في بـاب الصفـات.

أمـا الجـواب فنقـول: إنّـه لا إشـكال في الآيـة؛ لأنّ مـن قـال ذلـك مـن السـلف لا ينفـي صفـة الوجـه لله تعـالى؛ بـل يثبتهـا لـه في غـير هـذه الآيـة؛ لأنّ هـذه الآيـة ليسـت مـن آيـات الصفـات، وليـس فيهـا تأويـلٌ لصفـة الوجـه؛ لأنّ الظاهـر في معنـى الوجـه هنـا : الوجهـة؛ لأنّ الوجهـة هـي التـي تسـتقبل، وهـذا ليـس فيـه مخالفـة لظاهـر اللفـظ، وظاهـر الآيـة إمـا أن يـراد بـه: أنّ وجـه الله الـذي هـو الصفـة ثـمّ، أو أن القبلـة ثـمّ، أو كليهـما ثـمّ، **فعـلى الأول** أقـرّت عـلى ظاهرهـا، و لا يلـزم مـن ذلـك أنّ وجـه الله في نفـس الأجسـام المسـتقبلة فيكـون المعنـى: أينـما يسـتقبل العبـد فإنـما يسـتقبل وجـه الله فـإنّ الله فـوق عرشـه عـلى سـمواته، وهـو محيـط بالعـالم كلـه، فأينـما ولى العبـد فـإنّ الله

(١) **مقـالات الإسـلاميين**، لأبي الحسـن الأشـعري، (١/ ١١٤)، (١/ ١٣٠)؛ **منهـج الأشـاعرة في العقيـدة**، للشـيخ الدكتـور سـفر بـن عبـد الرحمـن الحـوالي، (ص٨٠).

(٢) **تفسير ابن أبي حاتم**، الرازي، (١/ ٢١٢).

(٣) **جامـع البيـان**، للطـبري، (٢/ ٤٥٧) ، دار هجـر؛ وأخرجـه كذلـك **ابـن أبي شـيبة** ، **وعَبـد بـن حُميـد** و**الترمـذي** و البيهقـي في «**سُـنَنِه**» عـن مجاهـد قالـه السـيوطي في **الـدر المنثـور**، (١/ ٥٦٦).

(٤) **السنن الكبرى** للبيهقي، (٢/ ١٢) رقم (٢٣٣٨).

يستقبله، وفيه حديث عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: « **بينا النبي** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **يصلي رأى في قبلة المسجد نخامة فحكها بيده فتغيظ ثم قال: إنّ أحدكم إذا كان في الصلاة فإن الله حيال وجهه فلا يتنخمن حيال وجهه في الصلاة** ».[1] وغيره من الأحاديث.

وعلى الثاني يكون المعنى: أينما تولوا فثم وجهة الله أي: قبلته، وقد يسمى الوجه بالوجهة، والله سمى القبلة وجهة، ولم يسمها وجهاً، وهذا ليس فيه مخالفة لظاهر لفظة الوجه.

وعلى الثالث: أنّه يتناول الصفة، والقبلة فيكون المعنى: فثمّ جهته التي يصلي إليها، وثمّ وجهه الذي يستقبله المصلي، وكلّ ذلك موجود في توجه العبد؛ وليس في ظاهر القرآن أنّ الله تعالى في جوف المخلوقات، و لا يجوز حمل الآية على أحد المعنيين دون الثاني.[2] وهذا ما رجحه الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ.[3]

الخلاصة: أنّ من قال ذلك من السلف لم يرد نفي صفة الوجه لله تعالى، لأنّه يثبتها، ولم يرد صرف لفظة الوجه عن حقيقتها ؛ لأنّ ما فسرها به فسرها على حقيقتها بخلاف منهج المؤولة، أو النفاة فهم ينفون الصفة مطلقًا، أو يتأولونها على غير حقيقتها؛ فظهر بذلك الفرق بين الطريقين، والمنهجين. والله أعلم



(١) أخرجه البخاري في **صحيحه**، (٨/ ٢٧) برقم (١٦١١) ، كتاب: الجمعة باب: من انتظر حتى تدفن.
(٢) **بيان تلبيس الجهمية**، لابن تيمية، (٦/ ٧١، ٨١) ، بتصرف كثير.
(٣) **شرح العقيدة الواسطية**، لابن عثيمين، (ص٢٨٨).

مجلة تعظيم الوحيين

الخاتمة

وتتضمن النتائج والتوصيات التالية:

أما النتائج فهي:

الأولى: أن سبب وقوع الإشكال في الآيات أغلبه من قلة العلم بالعلوم العربية، والشرعية.

الثانية: أنّ الجواب عن القول: ما الحكمة من ذكره مشرقًا ومغربًا واحدًا؟ هو أنه عبّر بذلك عنه بالمصدر، وهو يشمل الجمع، والمفرد، والمذكر، والمؤنث.

الثالثة: أن الجواب عن سبب تخصيص المشرق والمغرب بالذكر دون غيرهما من المخلوقات هو ما جاء في سبب النزول من حديث عامر بن ربيعة عن أبيه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وحديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وأثبتت الدراسة صحة اعتبار هذا السبب، وتحسين بعض العلماء لهذا السبب، وكذلك لا يمنع ذكر أسبابٍ أخرى لهذا التخصيص: كشرفهما، أو على تقدير محذوف على ما بينته الدراسة.

الرابعة: أن الجواب عما استشكله البعض من ورود أقوال عن بعض السلف في تأويل صفة الوجه في الآية: أنّ ذلك على غير منهج المؤوّلة، والنّفاة، وأنّ السلف لم يكن عندهم تأويل في ذلك؛ لأنّهم لم يخالفوا في ذلك الظّاهر، وأنّ الراجح اعتبار أنّ الآية تدل على القبلة، وعلى الصفة لزامًا؛ لأنّ الله محيطٌ بكل شيء، ومن استقبل القبلة؛ فبالضرورة يكون مستقبلاً لوجه الله كما جاءت بذلك الأحاديث، وأنّ ذلك على وجهٍ يليق بالله تعالى بدون تكييف، وفي هذا جمعٌ بين القولين. والله أعلم.

أما **التوصيات** فهي:

الأولى: دعوة الباحثين المتخصصين في مجال علوم القرآن الكريم لتخصيص الآيات المشكلة خاصة العقدية منها بمزيد من البحث والدراسة.

الثانية: نشر مثل هذه الدراسات المتخصصة بين المسلمين من خلال الوسائل الحديثة حتى يتحصن المسلم من الشبهات التي يثيرها أعداء الإسلام.

الثالثة: عقد الدورات والندوات العلمية للدعاة إلى الله تعالى، وطلبة العلم في مجال الانتصار للقرآن الكريم، والسنة النبوية.

والله أعلم وأحكم

وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.



المصادر والمراجع

١. **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**، لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٥هـ.

٢. **أسباب النزول** لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي (ت:٤٨٦هـ)، مؤسسة الحلبي وشركاؤه بالقاهرة، توزيع دار الباز بمكة المكرمة، دار الإتحاد العربي للطباعة، ط١ ١٣٨٨هـ.

٣. **البحر المحيط**، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٢هـ.

٤. **بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية**، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: مجموعة من المحققين، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط١، ١٤٢٦هـ.

٥. **التحرير والتنوير**، لمحمد الطاهر بن عاشور (ت:١٣٩٣)، تونس: دار سحنون ، ١٩٩٧م.

٦. **تفسير ابن أبي حاتم**، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، تحقيق: أسعد محمد الطيب، صيد: المكتبة العصرية.

٧. **تفسير الإمام ابن عرفة**، لأبي عبد الله محمد بن عرفة التونسي، تحقيق: حسن المناعي، تونس: مركز البحوث بالكلية الزيتونية ، ط١، ١٩٨٦م.

٨. **تفسير القرآن العظيم**، لابن كثير الدمشقي (ت:٧٧٤)، تحقيق: سامي محمد سلامة، دار طيبة، ط٢، ١٤٢٠هـ.

٩. **تقريب التهذيب**، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤١٥هـ.

١٠. **الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب**، لناصر الدين الألباني، غراس للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٢هـ.

١١. **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، لمحمد بن جرير الطبري (ت:٣١٠)، تحقيق: عبدالله بن عبد المحسن التركي، الرياض: دار عالم الكتب ، ط١، ١٤٢٤هـ.

١٢. **الجامع لأحكام القرآن** لأبي عبد الله القرطبي، تحقيق: هشام بخاري، دار عالم الكتب، ١٤٢٣هـ.

١٣. **خطبة الحاجة التي كان رسول الله** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **يعلمها أصحابه**، لناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، ط١، ١٤٢١هـ.

١٤. **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**، للسيوطي، بيروت: دار الفكر ، ١٩٩٣م.

١٥. **دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب**، لمحمد الأمين الشنقيطي، القاهرة: مكتبة ابن تيمية ، ط١، ١٤١٧هـ.

١٦. **سنن ابن ماجة**، لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني المعروف بابن ماجة (ت:٢٧٣)، بيت الأفكار الدولية.

١٧. **سنن أبي داود**، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت: ٢٧٥)، اعتنى به: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف، ط٢.

١٨. **سنن الترمذي**، لأبي عيسى محمد بن سورة الترمذي (ت: ٢٧٩هـ)، مصر:مكتبة البابي الحلبي ، ط٢، ١٣٩٥هـ.

١٩. **سنن الدارقطني**، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني(ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، بيروت:مؤسسة الرسالة ، ط١ ١٤٤٢هـ.

٢٠. **السنن الكبرى**، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت:٤٥٨هـ)، الهند: مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية حيدر آباد ، ١٣٤٤هـ.

٢١. **شرح العقيدة الواسطية**، لمحمد بن صالح بن عثيمين، تحقيق: سعد بن فواز الصميل، دار ابن الجوزي، ط٥، ١٤١٩هـ.

٢٢. **شرح العمدة في الفقه**، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: سعود العطيشان، مكتبة العبيكان، ط١، ١٤١٣هـ.

٢٣. **الضعفاء**، لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي (ت:٣٢٢هـ)، تحقيق: مازن السرساوي، مصر: دار ابن عباس ، ط٢ ، ١٤٢٨هـ.

٢٤. **اللباب في علوم الكتاب**،لأبي حفص عمر بن علي بن عادل الحنبلي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، بيروت: دار الكتب العلمية ، ط١، ١٤١٩هـ.

٢٥. **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت: ٥٤٢)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، لبنان: دار الكتب العلمية ، ط١، ١٤١٣هـ.

٢٦. **مذكرة في أصول الفقه**، لمحمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي (ت:١٢٩٣هـ)،المدينة المنورة: مكتبة العلوم ،ط٥ ، ١٤٢٠ هـ.

٢٧. **المستدرك على الصحيحين**، لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري، بإشراف: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، بيروت: دار المعرفة.

٢٨. **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لأبي الحسن مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت:٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٢٩. **مفاتيح الغيب**، لفخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت:٦٠٦ هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي ،ط٣،١٤٢٠هـ.

٣٠. **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**، لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (ت:٣٣٠)، تحقيق: نعيم زرزور، بيروت: المكتبة العصرية، ط١ ،١٤٢٦هـ .

٣١. **منهج الأشاعرة في العقيدة**، لسفر بن عبد الرحمن الحوالي، المدينة المنورة: منشورات الجامعة الإسلامية ، عام ١٤٠٤هـ.

٣٢. **الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز وما فيه من الفرائض والسنن**، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت:٢٤٤هـ)، تحقيق: محمد صالح المديفر، مكتبة الرشد، ط١، ١٤١١هـ..

٣٣. **الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم**، لأبي جعفر محمد بن أحمد بن إسماعيل النحاس (ت: ٣٣٨هـ)، مكتبة الفلاح الكويت، ط١ ، ١٤٠٨ هـ.

٣٤. **نصب الراية لأحاديث الهداية**، لجمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي الحنفي (ت:٧٦٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، مؤسسة الريان، ط١، ١٤١٨هـ.

٣٥. **الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه**، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي القيرواني (ت: ٤٣٧هـ)، جامعة الشارقة: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي ، جامعة الشارقة: نشر مجموعة بحوث الكتاب والسنة – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – ، ط١، ١٤٢٩هـ.